مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التغيير والإصلاح في العالم العربي: بحث في أسباب الظاهرة
اسم الكاتب: م.د. مصطفى جاسم حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7057
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 01:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التغيير والإصلاح في العالم العربي: بحث في اسباب الظاهرة

م.د. مصطفى جاسم حسين(*)
Mustafaalamin2013@yahoo.com

ملخص بحث

طيلة المدة التي سبقت انتهاء الحرب الباردة في ١٩٩١ ،كانت المعادلة التي حكمت بقاء النظم السياسية العربية بنوعيها الجمهورية و الملكية ،تتأسس وفق تفاهم أقرب إلى الصفقة التاريخية بينها وبين القوى الدولية ولاسيما الاتحاد السوفيتي السابق و الولايات المتحدة الأمريكية والتي فحواها –بقاء واستمرار أنظمة الحكم مقابل ضمان المصالح الدولية –مما جعل المنطقة العربية عصية على التغيير،إلا أن واقع الحال يخبرنا بأن التغيير لم يكن آنذاك مطلوبا و مرغوبا فيه دوليا كون المنطقة العربية كانت من أهم ساحات صراع الحرب الباردة والتي تتطلب بقاء مناطق النفوذ دون تغيير ،مما يفسر لنا إجهاض كل محاولات التغيير المحلية التي قامت بها أحزاب سياسية أو جماعات عسكرية.

وبعد تغيير النظام الدولي وانتهاء الحرب الباردة أصبحت نظم الحكم العربية عرضة للتغيير منذ ذلك الحين لا من أجل شيء سوى انتهاء قيمة و فاعلية ذلك التفاهم التاريخي الذي كانت تلك النظم تستمد منه مقومات و شرعية وجودها السياسي والذي بأنتهائه انتهت مبررات وجودها وظيفيا ،الأمر الذي جعلها ولأول مرة أمام خطر حقيقي يتأتى من عدة عوامل خارجية وداخلية مما أنتج معه ظروفاً موضوعية جعلت من عملية التغيير حتمية.

كانت أحدى النتائج المهمة للخطاب السياسي الأمريكي تجاه العالم العربي ،هي إنهاء الوضع الاستثنائي الذي تمتعت به الأنظمة العربية ، فعلى امتداد العقود السابقة تمتعت

(*) الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية.

الأنظمة العربية بحصانة ضد الإصلاح ،على خلاف باقي أقاليم العالم مثل أمريكا اللاتينية وشرق أوربا و أفريقيا جنوب الصحراء .وعلى حد وصف الكاتب فريد زكريا ظل الشرق الأوسط هو الاستثناء العظيم في السياسة الخارجية الأمريكية .حيث تمحورت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة حول صفقة أساسية ،فحواها " الاستقرار و المصالح الأمريكية في مقابل بقاء الأمر الواقع " هذه الصفقة تأسست على افتراض أن الحكومات هي الفاعل الوحيد ، و أن الأنظمة الأوتوقراطية لديها من الوسائل والإرادة لكي تفي بجانبها من الصفقة . لكن بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ برز السؤال الآتي فيما إذا كانت الهجمات أنهت تلك الصفقة ،فلم تتغير المصالح ألإستراتيجية الأمريكية فقط ،ولكن أتضح أيضا أن الأنظمة الأوتوقراطية هي فقط واحد من بين فاعلين متعددين ومهمين ،حيث بدت و كأنها عاجزة عن الاضطلاع بمسؤولياتها من الصفقة .وهكذا تعرضت الصفقة التاريخية بين الأنظمة العربية والغرب عموما و الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا إلى الاضطراب ومن ثم أصبح من غير الممكن الحفاظ على التفاهم التاريخي الذي عمل على تجميد الأوضاع في المنطقة طوال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وأن الاستثنائية التي منحت في السابق للأنظمة الحليفة في العالم العربي و الإسلامي بشكل عام لن تعد جزءا من السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه العالم العربي.

المقدمة

طيلة المدة التي سبقت انتهاء الحرب الباردة في ١٩٩١ ،كانت المعادلة التي حكمت بقاء النظم السياسية العربية بنوعيها الجمهورية و الملكية ،تتأسس وفق تفاهم أقرب إلى الصفقة التاريخية بينها وبين القوى الدولية ولاسيما الاتحاد السوفيتي السابق و الولايات المتحدة الأمريكية والتي فحواها –بقاء واستمرار أنظمة الحكم مقابل ضمان المصالح الدولية مما جعل المنطقة العربية عصية على التغيير- حتى سادت نظرية بقاء الأمر الواقع-حتى وأن حدث إي تغيير فأنه لايعدو أن يكون خروجا و استثناءا عن ما يجب أن يكون –مثل حكم عبد الكريم قاسم في العراق- الأمر الذي جعل العالم العربي يبدو كأنه يعيش حالة الاستثناء من صيرورة و قانون التغيير (كل شيء يتغير إلا التغيير).الا أن واقع الحال يخبرنا بأن التغيير لم يكن آنذاك مطلوبا و مرغوبا فيه دوليا كون المنطقة العربية كانت من أهم ساحات صراع الحرب الباردة والتي تتطلب بقاء مناطق النفوذ دون

تغيير ،مما يفسر لنا إجهاض كل محاولات التغيير الداخلية التي قامت بها أحزاب سياسية او جماعات عسكرية.

وبعد تغيير النظام الدولي وانتهاء الحرب الباردة أصبحت نظم الحكم العربية عرضة للتغيير منذ ذلك الحين لا من أجل شيء سوى انتهاء قيمة و فاعلية ذلك التفاهم التاريخي الذي كانت تلك النظم تستمد منه مقومات و شرعية وجودها السياسي والذي بأنتهائها انتهت مبررات وجودها وظيفيا ،الأمر الذي جعلها ولأول مرة أمام خطر حقيقي يتأتى من عوامل خارجية وداخلية عدة مما أنتج معه ظروف موضوعية جعلت من عملية التغيير حتمية والتي سوف نتناولها كما يأتي :

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في عملية التغيير التي تطال العالم العربي بعد أن كان عصيا على التغيير بفعل عوامل ذاتية – داخلية –وأخرى موضوعية –خارجية –كانت لها القدرة على أبقاء المنطقة العربية على حالها دون تغيير حتى سادت نظرية بقاء الأمر الواقع مما ضاعف مستويات الرغبة الشعبية بضرورة التخلص من أنظمة أضحت وبمرور الزمن خارج التأريخ ولأن الظاهرة السياسية لم تحدث من فراغ وإنما بفعل وإرادةإنسانية ،فقد جاء هذا البحث من أجل تسليط الضوء على ماهية هذه العوامل وطبيعتها.

إشكالية البحث :

تتمتع المنطقة العربية بأهمية ومكانة إستراتيجية لدى صانع القرار السياسي الغربي عموما و الأمريكي خصوصا ولاسيما أثناء الحرب الباردة كونها من أهم ساحات تلك الحرب والتي بانتهائها أضحت المنطقة مكشوفة وعرضه للتغيير السياسي ومن هنا فأن الإشكالية التي يحاول البحث الإجابة عليها تتمحور حول ماهي الأسباب التي جعلت التغيير ممكنا ؟ ولماذا حدث التغيير في هذا التوقيت في حين أجهضت محاولات عدة سابقة ؟ وكيف تلاقت الإرادة الخارجية مع الرغبة والإرادة الداخلية الشعبية ؟ وهل أن التغيير كان تغييرا جذريا أم سطحيا ولماذا ؟ ومن ثم فأن البحث يحاول الإجابة على ما تقدم من الأسئلة وغيرها ضمن إطار منهجي وعلمي .

فرضية البحث :

يحاول ويسعى الباحث إلى أثبات الفرضية الاتية : أن عملية التغيير السياسي التي تطال أغلب الأنظمة العربية ما كان لها أن تحدث لو لم يحدث التغيير في بنية و هيكلية النظام السياسي الدولي مما جعل الأنظمة العربية تفقد أهميتها الإستراتيجية بعد انتهاء الصراع الدولي بين المعسكرين الدوليين ،الأمر الذي جعل المنطقة العربية ولأول مرة في تأريخها تعيش حالة الانتهاء من الاستثناء الذي حكم شرط بقائها طيلة المدة السابقة .

منهجية البحث:

تستدعي ضرورة الدراسة والبحث العلمي عند معالجة أي ظاهرة ولاسيما تلك المتعلق منها بالجانب الإنساني الاستعانة بأداة منهجية تعينه على تتبع مسارات تلك الظاهرة وسبر أغوارها لرصد معالم ما يمكن أن تؤول إليها ،ولما كانت الظاهرة موضع البحث – التغيير السياسي في العالم العربي –لايمكن الإحاطة بها بالركون إلى منهج واحد ،الأمر الذي كان مدعاة إلى تبني عدة مناهج سبيلا للوصول إلى المنهج التكاملي الذي يسمح للباحث استخدام منهجية متعددة كالمنهج التحليلي النظمي والمنهج الاستقرائي فضلا عن المنهج الوظيفي من أجل رصد وتحليل ظاهرة التغيير السياسي في العالم العربي ومحاولة فهم و أدراك تلك الظاهرة ومآلاتها.

هيكلية البحث:

فضلا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات فقد أنقسم البحث إلى مبحثين :الأول ، تناول العوامل الخارجية المسببة للتغيير في العالم العربي . والمبحث الثاني تناول العوامل الداخلية إضافة الى قائمة بالمصادر العربية والأجنبية.

المبحث الاول :العوامل الخارجية

تظافرت عدة عوامل خارجية أسهمت بأنجاز عملية التغيير في بعض الدول العربية منها:

ثورة الأتصالات و المعلومات والتغيير في النظام الدولي والعولمة والارهاب الدولي التي سوف نحاول بيان تأثيركل منها على وفق مطالب نتناولها بالتفصيل .

المبحث الاول:العوامل الخارجية للتغيير في العالم العربي

المطلب الاول:ثورة الأتصالات والمعلومات :

قامت هذه الثورة بفتح الحصار المعلوماتي التي كانت تمارسه النظم الدكتاتورية تجاه شعوبها في محاولة منها عزل الشعوب بعضها عن البعض الاخر ومن ثم تصبح اكثر قدرة –اي النظم – على استخدام السلطة المطلقة من جهة ،وتصبح الشعوب اكثر خضوعا لأرادتها من جهة أخرى .فثورة الاتصالات ولاسيما في المجال الاعلامي جعلت الشعوب تتطلع وترنو الى نيل حريتها ومكنتها من التواصل سواء من خلال الهواتف النقالة او بواسطة الانترنيت –البريد الالكتروني – الذي يمكن وصفه بالعامل الأهم في تواصل الشباب الرافض للسياسات الحاكمة .[1]

كما استطاع المواطن العربي ولأول مرة بفضل هذه الثورة من الاطلاع على تجارب الشعوب الأخرى التي سبقت الدول العربية بالأخذ بالديمقراطية و التي كان العراق سباقا في موضوعة التداول السلمي للسلطة من خلال الاحتكام إلى صناديق الانتخابات ،الأمر الذي أيقض هاجس هذه الشعوب وجعلها تتوق وترنو إلى الخلاص من سيطرة القائد الأوحد و الحزب الأوحد ....كما أن من أهم مفاعيل هذه الثورة أنها قلصت من سطوة هذه النظم لصالح الجماهير التي لم تعد كما فوضويا لا قيمة له في العمل السياسي .[2]

المطلب الثاني :التغيير في النظام الدولي

كان من أهم نتائج ومخرجات الحرب العالمية الثانية انبثاق نظام دولي قائم على ثنائية قطبية أستمر حتى عام ١٩٩١ حين تفكك الاتحاد السوفيتي إلى عدة جمهوريات وخلال تلك المدة من الزمن كانت السياسة الدولية محكومة بتفاهمات وصراعات الحرب الباردة حيث كانت المنطقة العربية واحدة من أهم ساحات تلك الحرب ،حيث لم يكن مسموحا لشعوب هذه المنطقة من أن تمارس أية عملية تغيير يمكن إن تطال النظم الاستبدادية فيها ،كي لا تتأثر خارطة توزيع النفوذ

---

[1] –نهال البنا،الإعلام الرقمي وأثره على السياسة العربية ، ملحق مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات ألإستراتيجية ،العدد ١٨٤ ،نيسان ٢٠١١) ،ص٢١.

[2] :لمزيد من التفاصيل بشأن دور الإعلام بالتغيير السياسي في المنطقة العربية أنظر:

– أحمد منيسي،حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث ألإستراتيجية،٢٠١٠) ،ص ٣٣

الدولي فيها بشكل خارج عن أرادة القطبين الدوليين ،مما جعل المنطقة تبدو و كأنها تعيش حالة الاستثناء من قانون التغيير. [1]

وبقدر ما مثلت تلك المدة، العصر الذهبي لجهة الحكام فأنها مثلت حالة اليأس والقنوط لجهة الشعوب التي استمرت معاناتها من حكم الطواغيت .والتي استطاعت وبالرغم من حكم الاستبداد من القيام بالكثير من المحاولات الشجاعة لتغيير الأمر الواقع إلا أنها لم توفق لتحقيق ذلك بسبب دعم القوى العظمى آنذاك للنظم الدكتاتورية التي وبسبب طوال مدة حكمها استطاعت اكتساب خبرة مضافة في عملية القمع و الاضطهاد لشعوبها ،والتي تمثلت في إدراكها لحاجة الدول العظمى أليها في معادلة التوازن الدولي مما جعلها تتقدم في نظرية التخادم السياسي التي أتقنتها بامتيازلصالح القوى الدولية غير عابئة بشعوبها .وهكذا أستمر الحال حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ والذي أدى إلى انهيار النظام الدولي الثنائي القطبية ليحل محله النظام الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية،مما يعني انهيار لكل التفاهمات القديمة لتحل عوضا عنها مدركات جديدة ،وبقدر تعلق الأمر بالمنطقة العربية و التي لم تعد كسابق عهدها من حيث قيمتها الإستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انتهاء عصر الصراع العالمي ،الأمر الذي يعني انخفاضالأهميةالإستراتيجية للدول العربية مما جعلها أمام حالة من الانكشاف الدولي وكأنها تعيش حالة من القلق و الاضطراب لم تكن تألفه من قبل حتى قبل أن تباشر وتبدأ حالة "الربيع العربي "،كون صانع القرار السياسي في دول الاستبداد و الجور كان يستمد مقومات حكمه و بقائه في السلطة من الخارج —كما سبقت الإشارة— وليس من الداخل ،مما جعله ولأول مرة أمام ضاغطين: خارجي تمثل بزوال الحاجة إلى خدماته و داخلي كون النظام السياسي فاقداً لأدنى درجات الشرعية الشعبية .[2]

---

[1] :نقلا عن :د.عبد المنعم سعيد"نهايةالاستثناء العربي" ،الشرق الأوسط في ٢٠٠٥/٣/٩

[2] :د.ديناشحاتة و مريم وحيد ، محركات التغيير في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية:(القاهرة :مركز الأهرام ، العدد١٨٤ ،نيسان ٢٠١١) ،ص ١٠

المطلب الثالث:العولمة

طرحت مسألة الإصلاح في العالم العربي منذ سبعينيات القرن الماضي ،حينما اكتشفت العديد من السلطات العربية حدود فاعلية النماذج التنموية التي أتبعتها ،والتي وقفت عند حدود برامج الإصلاح الهيكلي التقليدية المستمدة من توصيات بعض المؤسسات المالية الدولية و الأفكار العامة عن الانفتاح الاقتصادي ،حيث كانت أول تجربة أصلاحية عربية بعد سنوات طويلة من الانغلاق الاقتصادي و أتباع السياسات الحمائية القوية ،والتي افتقرت الى وجود رؤية واضحة لمعنى الاصلاح وأجندته ومهامه العملية في الدول العربية . وعلى الرغم من أن سياسات الانفتاح لم تفض الى نتائج ناجعة دائما ،فأنه لم يكن هناك بدائل نظرية أخرى ،واستمرت الحالة الاقتصادية و السياسية و المعنوية للمجتمعات العربية في التقهقر .[1]

وقد أتخذ الإصلاح أبتداءا مظهرا اقتصاديا في بداية سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال تبني ما عرف في وقته ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي او ما يسمى ببرامج التصحيح والتي أخذت به معظم دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والتي تجنبت المساس بالإصلاح السياسي حينما تبنت أصلاحاقتصادياعتقدت أنه يكفي لمعالجة الأزمة التي يمر بها النظام العربي بشكل عام ،فكانت البداية مع برامج التصحيح الاقتصادي و التي ترمي إلى تحقيق التثبيت و الاستقرار الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات الرئيسة على صعيد الاقتصاد الكلي وبشكل خاص معالجة العجز في الموازنة العامة و العجز في ميزان المدفوعات ويكون ذلك بشكل عام من خلال تقليص الطلب الكلي ،وأما اختصاص البنك الدولي يكمن في أطلاق عملية النمو المطرد على المدى الطويل من خلال دعم تحرير المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية من القيود المفروضة عليها وترك تحديد

د.برهان غليون ، إشكالية الإصلاح في العالم العربي: مجموعة مؤلفين،التحولات الراهنة و دورها المحتمل في أحداث التغيير في العالم العربي: ،ابوظبي،مركزالإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،٢٠٠٧[1]

الأسعار في أسواق البضائع و عوامل الإنتاج لحركة العرض والطلب وتقليص القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة) . [1]

إلا أن الملاحظ لدور هذه المؤسسات الذي بات يتجاوز دورهما السابق الذكر حيث أصبحتا مؤسستين تعملان ضمن الخط السياسي العام للنظام الرأسمالي العالمي وبات نفوذهما يتجاوز الوظائف السابقة الذكر ،ليفرضا أرادتهما على الشعوب و الدول كي توائم خياراتها الاقتصادية بما يتلاءم و متطلبات النظام الرأسمالي العالمي . فكانت نتيجة الإصلاح على وفق الوصفة الدولية انسحابا ملحوظا لدور الدولة التنموي من خلال انتهاج سياسة التقشف وعرض المرافق العامة للبيع لتمكينها من تسديد ما بذمتها من دين ،وبذلك كانت النتيجة ازدياد البطالة وفرض المزيد من الضرائب و انخفاض في مستوى المعيشة وتراجع القدرة الشرائية لأغلب المواطنين و إلغاء الدعم الذي كانت تقدمه الدولة في السابق وتكون النتيجة الحتمية هو شيوع الفقر و الحرمان ،وهكذا طمست هذه البرامج وغيبت و بشكل مرسوم و متعمد كل مصطلحات "التنمية ،التحرر الاقتصادي ،العدالة الاجتماعية " حيث فقدت أغلب الدول العربية التي تبنت تلك المشاريع ،قدرتها على صياغة أي سياسة تتعارض و المصالح الرأسمالية العالمية ،فالخصخصة في التحليل الأخير كما وصفها د.رمزي زكي "ليست إلا إعادة توزيع الثروة لصالح البرجوازية المحلية و الأجنبية حيث يتسنى بمقتضاها نزع ملكية الدولة و نقل أصولها الإنتاجية للقطاع الخاص بغض النظر عن هوية جنسيته " .[2]

وبعد تقييم شامل لتلك السياسات التي أخذت بها معظم الدول العربية تنكشف النتائج الوخيمة التي لم تتوقف عند العجز عن مواجهة تحديات التنمية فحسب ،بل أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية و الداخلية وعجز بعض الدول عن سداد فوائد هذه الديون إلى البنك الدولي صاحب تلك السياسات و البرامج كما أدت أيضا الى تباطؤ وتراجع حركة النمو الاقتصادي و

[1] :نجيب عيسى ،سياسة الإصلاحالاقتصادي و الخصخصة في لبنان ،في كتاب الإصلاحاتالاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٩)،ص ٤٦٦

[2] : رمزي زكي، اللبرالية المستبدة ،(القاهرة :دار سيناللنشر،١٩٩٣) ،ص٦

تزايد حالات الفشل و الانكسارات في مسيرة الاقتصاد الوطني ،و أوقعت الاقتصاد و المجتمع في مآزق عديدة منها :[1]

- استفحال مظاهر التبعية بكل أشكالها ،بما يستجيب لأهداف العولمة التي تسعى إلى نفي القاعدة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدولة القطرية العربية مما أدى إلى تعزيز انعدام الثقة بين الدولة و الشعب ،بحيث يصبح المسار الرئيسي للدولة موجها لخدمة استحقاقات مؤسسات العولمة مما جعل الدول العربية ضعيفة و أكثراستجابة للضغوط الخارجية ،و قوية وأكثر رفضا وبعدا عن المطالب و الاستحقاقات الشعبية (الداخلية).
- استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي ،فالمعروف أن الطلب على الغذاء ينمو بمعدل ٦% سنويا في حين أن الإنتاج ينمو بمعدل ٢%فقط .
- تزايد حجم و معدلات البطالة و الفقر وما ينتج منها من أزمات خانقة ،فالعمالة العربية تقدر حوالي ١٠٠ مليون عامل منهم ١٢% عاطل عن العمل بما يعني تزايد مساحات الفقر و انتشاره بحيث يزيد مجموع الفقراء ومن هم دون خط الفقر (أقل من دولار واحد للفرد يوميا) عن ٩٠ مليون نسمة معظمهم من مصر و الأردن و المغرب و السودان وسوريا و فلسطين و اليمن .

ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي بدأت انعكاسات تلك السياسات على الطبقة الأوسع وهم الفقراء تأخذطابعا أزمويا بسبب فشل سياسات الانفتاح ،وهو ما برز من خلال ثورات الخبز التي شملت أغلب الأقطار العربية الفقيرة نسبيا والتي واجهتها السلطات الحاكمة بالعنف

:غازي الصوراني ،العولمة و طبيعة الأزمات في الوطن العربي...و آفاق المستقبل ،المستقبل العربي ،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد٢٩٣ ،تموز ٢٠٠٣)، ص١١١ .ولمزيد من التفاصيل حول الأثار السلبية لهذه البرامج أنظر:

[8]: إسماعيل صبري عبد الله ، العرب والعولمة :العولمة والاقتصاد والتنمية العربية ،ورقة قدمت الى :العرب و العولمة :بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، تحرير أسامة أمين الخولي ،(بيروت المركز ،١٩٩٨)، ص٣٨١ .

والتنكيل بها ،وقد جاء ذلك مترافقا مع موقف الدول الغربية منها التي تخوفت من تنامي الاحتجاجات الشعبية ولاسيما الدينية منها ومنع الأخيرة من الوصول للسلطة بأي ثمن كان .

وقد أطلق التدهور المتزايد في رصيد الأنظمة السياسية القائمة وشرعيتها في ضوء ما شهدته الأوضاع العربية من تراجع في كل الميادين فتفاقم الفساد والتركيز المذهل للثروة بيد أقلية طفيلية إلى جانب الاستخدام المفرط للعنف وتوالي الهزائم و التراجعات على الساحة الدولية سواء ما تعلق منها بالقضية الفلسطينية أو المتعلقة بالعراق ما بعد ١٩٩٠،كان السبب وراء أنتاج تيار نقدي قوي من الوسط الثقافي و الأكاديمي وعدد من الشخصيات المستقلة ،وعلى قاعدة هذا التيار تبلورت الدعوات المطالبة بالإصلاح ،وقد جاءت تقارير التنمية الإنسانية في المنطقة العربية لتؤكد ولتوسع دائرة القوى المطالبة بالتغيير ، وجاءت نتائج الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في نهاية التسعينيات لتؤكد الارتباط المباشر بين طبيعة النظم السياسية القائمة و سوء الأداء الاقتصادي و الاجتماعي ،مما دفع بشكل متزايد إلى ربط الإصلاح ،الذي أقتصر خلال مدة طويلة على الميدان الاقتصادي و الإداري ،بالإصلاح السياسي ،وجعل الديمقراطية الشعار و الهدف الذي رفعته جميع القوى و الحركات الإصلاحية العربية، فكل ما تقدم يمكن أن يقع ضمن مدخلات الاصلاح على صعيد البيئة السياسية الداخلية العربية.[9]

أن نهاية الحرب الباردة وفرت للولايات المتحدة الفرصة المناسبة لأن تسوق قيمها الإيديولوجية المستوحاة من الفلسفة الرأسمالية الداعية إلى الحرية الاقتصادية والتي من أهم متطلباتها وبقدر تعلق الأمر بالدول العربية هي برامج ما سمي حينها التثبيت الاقتصادي و التكييف الهيكلي الذي دعت إليه مؤسسات ما يعرف ب (بريتونوودز) والتي أخذت بها معظم الدول العربية ولاسيما مصر و الأردن وتونس و الجزائر والعراق وسوريا وغيرها من الدول العربية في محاولة منها تبني مفاهيم الاقتصاد الحر وكانت النتيجة مزيدا من الفقر والعوز الاجتماعي وتسريح إعداد كبيرة من العاملين في القطاع الحكومي مما ضاعف من حالة الشعور باليأس زيادة معدلات الاحتقان الشعبي .هذا من جهة ومن جهة أخرى ،استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من تسويق مبادئ الحرية

[9]:تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤:نحو الحرية في الوطن العربي ،(نيويورك: المكتب ألإقليمي للدول العربية،برنامج الأمم المتحدة ألإنمائي ،٢٠٠٥) ،ص٢٣٢ .

السياسية كحقوق الإنسان والحكم الصالح والتداول السلمي للسلطة ورافق عملية التصدير و التسويق هكذا مفاهيم انتشار ظاهرة التحول الديمقراطي في العالم ولاسيما في دول أوربا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأخرى في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ،الأمر الذي أسهم في ازدياد وتغذية المشاعر العربية المناهضة لحكم الأنظمة المستبدة و الجائرة .

المطلب الرابع: الإرهاب الدولي

ربما يستغرب البعض كيف يكون الإرهاب عاملا دوليا ساعد بشكل مباشر وغير مباشر في عملية التغيير السياسي التي شهدتها المنطقة العربية– الربيع العربي – :

وللإجابة على ما تقدم ينبغي أبتداءا التفريق بين التطرف والإرهاب ، فالتطرف يرتبط بمعتقدات و أفكار بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسيا واجتماعيا ودينيا دون أن تكون تلك المعتقدات و الأفكار مقترنة بسلوكيات مادية متطرفة أو عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة ،أما أذا أرتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد به فأنه يتحول الى أرهاب ،ومن هذا يتضح أن التطرف يقع في دائرة الفكر ،وعندما يتحول الفكر المتطرف الى أنماط سلوكية يضحى أرهابا .[1]

وبقدر تعلق الأمر بموضوعة البحث نقول ،أن كلا من التطرف والإرهاب قد نتج من المنطقة العربية كونها بيئة صالحة لإنتاج مثل هكذا ثقافة بسبب عوامل عديدة كالفقر و الحرمان و الجهل وانعدام المشاركة السياسية و مصادرة الحريات العامة و الخاصة فضلا عن سياسة إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني والمدعومة دوليا و صراحة من الولايات المتحدة الأمريكية والمدعومة ضمنا من الأنظمة العربية المستبدة ،الأمر الذي مهد الأرضية و المناخ الخصب لأفراد وتنظيمات سرية أخذت على عاتقها تغيير الأمر الواقع إلى أخر يمكن أن يوفر للإنسان المقهور في هذه النظم قدرا معقولا من العيش الكريم وبذلك نشأت الأصولية عن حق لا سيما بعد أن أجهزت وسائل القمع البوليسية لنظم الاستبداد على جميع الأفكار والتنظيمات و المعتقدات المناوئة لها ،فلم يبق أمام الجماهير

---

[1]:A.S.Hornby,Oxford Advanced Learner's Dictionary; ed. Sally Wehmeier, Oxford University Press, 2000, P.396

المضطهدة إلا اللجوء إلى الفكر المتطرف للتعبير عن حالة الرفض لسياسة الاستبداد .[1] فبدأ العمل المسلح للجماعات المتطرفة ضد هذه النظم في محاولة لتصحيح الأمر الواقع ،وحتى الآن لم يكن عملها موجها إلى المصالح الدولية –الغربية و الأمريكية تحديدا–ولكن بعد أن استهدفت تلك المصالح ولاسيما بعد هجمات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ بادرت الولايات المتحدة بإعلان ما أسمته بالحرب على الإرهاب مؤكدة أنها ستكون حربا طويلة الأمد وممتدة و متعددة الوسائل و الأساليب و التي بدأت بالإطاحة بنظام طالبان ومن ثم الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق . وبعد ذلك توالت الدراسات و البحوث المعنية بمكافحة الإرهاب والتي أجمعت على ضرورة تغيير البيئة السياسية المصدرة و المنتجة للإرهاب لاسيما بعداكتشاف إن العديد من منفذي تلك الهجمات ينتمون إلى دول عربية كالمملكة العربية السعودية و مصر و اليمن علاوة على منفذي حادثة لوكربي من ليبيا أبتداءا،حينها صار التركيز ينصب على ضرورة دعم التغيير السياسي في المنطقة العربية .[2]

لذا يمكن القول أن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ أنتجت أكبر وأشمل عملية مراجعة في السياسة الخارجية الأمريكية ربما منذ الحرب العالمية الثانية ،ولاسيما ذلك الشق المتعلق بالمنطقة العربية بشكل عام ،حيث تولدت جدليات جديدة على الصعيدين السياسي و الفكري الأمريكي والتي بينت ضرورة مراجعة الركائز التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية ، وتوزعت الآراء على فريقين : الأول وهم المحافظون الجدد ، والذي يؤمن بالتغيير ألقسري والفوري على غرار غزو أفغانستان والعراق وتكرار التجربة مع دول أخرى –إيران وسوريا – مستفيدين من مشاعر التعاطف و التأييد المحلي –الأمريكي–والدولي الذي أبداه المجتمع الدولي بعد أحداث ١١ أيلول . والفريق الثاني والذي يعتقد بضرورة أن يكون التغيير شاملا و تدريجيا ومن ثم طالب أدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن بجعل الإصلاح السياسي و التغيير الديمقراطي للشرق الأوسط حجر الزاوية في

---

[11]:مايكل هدسون ،مآزق امبريالية: أدارة المناطق الجامحة ، المستقبل العربي ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،السنة ٢٥ ، العدد٢٨٤ ،تشرين الأول ٢٠٠٢) ،ص٣٨ –٥٣

[12]:أحمد يبيضون وآخرون ،العرب و العالم بعد ١١ أيلول ،سلسلة كتب المستقبل العربي ٢٣ ،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،آذار ٢٠٠٤) ،ص٢٤٧

الحرب على الإرهاب .و بوجه عام قبلت الإدارةالأمريكية هذا التحليل حول جذور الإرهاب وبتحميل المسؤولية – ومن ثم عبء التغيير – على الأنظمة العربية وحصلت فكرة دعم التحول الديمقراطي كعلاج ناجع للإرهاب على تأييد كبير من الحزبين في الكونغرس .[١]

كانت أحدى النتائج المهمة لخطاب الإصلاح الأمريكي تجاه العالم العربي ،هي إنهاء الوضع الاستثنائي الذي تمتعت به الأنظمة العربية ، فعلى امتداد العقود السابقة تمتعت الأنظمة العربية بحصانة ضد الإصلاح ،على خلاف باقي أقاليم العالم مثل أمريكا اللاتينية وشرق أوربا و أفريقيا جنوب الصحراء .وعلى حد وصف الكاتب فريد زكريا ظل الشرق الأوسط هو الاستثناء العظيم في السياسة الخارجية الأمريكية .حيث تمحورت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة حول صفقة أساسية ،فحواها " الاستقرار و المصالح الأمريكية في مقابل بقاء الأمر الواقع " هذه الصفقة تأسست على افتراض أن الحكومات هي الفاعل الوحيد ، و أن الأنظمةالأوتوقراطية لديها من الوسائل والإرادة لكي تفي بجانبها من الصفقة . لكن بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ برز السؤال الأساسي عما اذا كانت الهجمات أنهت تلك الصفقة ،فلم تغيير المصالح ألإستراتيجيةالأمريكية فقط ،ولكن أتضح أيضا أن الأنظمة الأوتوقراطية هي فقط واحد من بين فاعلين متعددين ومهمين، حيث بدت و كأنها عاجزة عن الاضطلاع بمسؤولياتها من الصفقة .وهكذا تعرضت الصفقة التاريخية بين الأنظمة العربية و الولايات المتحدة الأمريكية الى الاضطراب ومن ثم أصبح من غير الممكن الحفاظ على التفاهم التاريخي الذي عمل على تجميد الأوضاع في المنطقة طوال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وأن الاستثنائية التي منحت في السابق للأنظمة الحليفة في العالم العربي و الإسلامي بشكل عام لن تعد جزءا من السياسة الخارجية الأمريكية .[٢]

---

[1]:F.GregoryGause , Democracy,Terrosrim and American Policy in the Arab World ,Assessing Middle East Scurity Prospects , Institute For National Strategic Studies Symposium, FT. McNair, April 20- 21,2005.PP 9-10

[١٤] :أنظر كل من :د.عبد المنعم سعيد،نهايةالاستثناء العربي ،الشرق الأوسط ٢٠٠٥/٣/٩ .و جميل مطر ،بدأ الإصلاح ، الخليج الإماراتية في ٢٠٠٥/٣/٩ كذلك أنظر د.برهان غليون ،هل انتهى عهد التفاهم بين الاستبدادوالاستعمار ؟ الاتحاد في ٢٠٠٤/٦/٢٣ . :

وكان الرئيس الأمريكي بوش الابن هو أول رئيس أمريكي يدفع بأن الاستقرار في حد ذاته عقبة أمام المصالح الأمريكية في المنطقة ،ومن هنا جاء تبني الإدارةالأمريكية ما يمكن تسميته " بسياسة عدم الاستقرار البناء" القائمة على مفهوم حماية المواطنين الأمريكيين و تأمين المصالح الأمريكية يمكن تحقيقها على أفضل وجه عبر التغيير الجذري لأنظمة الشرق الأوسط ولاسيما العربية. [1]

ومن الجدير بالذكر أن الأنظمة العربية لم تبادر إلى الإصلاح من تلقاء نفسها ،لأنها أدركت ومنذ زمن أن القيام بمثل هكذا مهمة أنما يعني على حد وصف د.برهان غليون "بمثابة انتحار ذاتي لها " ،ولذا فمن المتوقع إن ترفض دعوات الإصلاح السياسي القادمة من الخارج ،بل أنها نجحت إلى حدما إلى توظيف و استثمار الموقف السلبي التاريخي الرأي العام العربي تجاه السياسيات الامريكية في المنطقة ومن الاخطاء التي أرتكبتها الادارة المدنية في العراق ما بعد ٢٠٠٣ ،بل انها عملت جاهدة في سبيل وأد التجربة الديمقراطية في العراق من خلال تدخل أقليمي شاركت به جميع الدول المجاورة للعراق ،لنزع الصدقية عن خطاب الاصلاح الامريكي و الاوربي ،وقدم لها تدهور الوضع الأمني و السياسي و الاقتصادي و الأنساني في العراق ،انموذجا سلبيا لا يقدر بثمن لأظهار مخاطر التسليم بالتدخل الأجنبي و الأنصات للنصائح الغربية . وأصبحت قطاعات واسعة من الرأي العام العربي ،الناقمة على هذه الانظمة تشك في جدوى التدخل و الضغط من أجل الاصلاح ،وتقتنع نوعا ما بنظرية الحكومات التي تضع الاستقرار مقابل الاصلاح أو ترى فيه عدوا للأمن و السلم الاهلي و الاجتماعي ، هكذا بدا الأصلاح والتحول الديمقراطي الموعود في نظر الرأي العام مشروعا أجنبيا يهدف الى التغطية على خطة جديدة لعودة السيطرة الغربية الاستعمارية على البلاد العربية أو للتلاعب بمصيرها . [2]

---

[1] **Steven A. Cook. " American middle-East: The Right Way to Promote Arab Reform". *Foreign Affairs*, March/April,2005,p4**

[١٦] **:د.برهان غليون ،أشكالية الاصلاح في العالم العربي :مجموعة باحثين ،التحولات الراهنة و دورها المحتمل في أحداث التغيير في العالم العربي ،أبو ظبي :مركز الامارات للدراسات والبحوث ألأستراتيجية ،٢٠٠٧ ،ص٢٧. :**

لا يكمن خطأ التحالف الغربي في ما قام به من ضغط على الانظمة العربية لحثها على الانخراط في سياسة الاصلاح ،و أنما في ربطه الضغوط في سبيل الاصلاح بأجندته الاستراتيجية الخاصة ، سواء ما تعلق منها بأحكام السيطرة على منابع النفط او بضمان الامن و السلامة الكاملة لأسرائيل ، من دون اعتبار للمصالح الأمنية و السيادية للدول والمجتمعات العربية . وهذه هي الثغرة التي دخلت منها الحكومات العربية لتضع ضغوط الغرب من أجل الاصلاح موضع الشك ، ولتبين أن ما يسعى أليه التكتل الغربي لا يتعلق في جوهر الامر بأحداث تغييرات سياسية و أقتصادية و أجتماعية لمصلحة الشعوب العربية ، وأنما هو أستخدام الاصلاح كذريعة من أجل تأمين مصالح استعمارية أو شبه أستعمارية . ومن هنا نجحت الأنظمة العربية في تحييد هذه الضغوط و قلب الطاولة على العواصم الغربية ذاتها التي أصبحت متهمة من قبل الرأي العام بأنها تخطط لتصفية ما تبقى من السيادة و الاستقلال العربيين .

لكن هذا الخطأ الاستراتيجي الكبير الذي أرتكبه التحالف الغربي ، لا يلغي أيضا مسؤولية قوى التغيير المحلية التي أعتقدت بأمكانية حصول الاصلاح بشكل سلمي وليس بالضرورة تغيير الانظمة الحاكمة ،والواقع أن دعوة الاصلاح العربية الراهنة قامت منذ البداية على سوء فهم كبير ،بل ربما على خداع للذات شاركت فيه القوى المحلية الداعية الى الاصلاح كما شارك فيه التحالف الغربي أيضا . فقد نظرت هذه القوى الى الاصلاح على أنه مقدمة لتغيير الانظمة من الداخل ،و تقريبا بالتفاهم معها و الاتفاق على برنامج عمل أنتقالي يسمح بتجاوز الوضع الراهن و الدخول في انظمة تعددية حقيقية في المستقبل .

المبحث الثاني :العوامل الداخلية للتغيير والاصلاح في العالم العربي:

هناك عدة عوامل محلية أستطاعت وبالتفاعل مع العوامل الخارجية التي سبق ذكرها من أنتاج ظاهرة الربيع العربي التي تشهدها أهم الدول العربية ،ويأتي في مقدمة هذه العوامل الاستبداد السياسي اولا وفشل مشروع التنمية العربية ثانيا .

المطلب الاول :الاستبداد السياسي

الاستبداد يعني غرور المرء برأيه والانفة عن قبول النصيحة ،فالمستبد يدعي أمتلاك وأحتكار المعرفة وألحقيقة و الادعاء بكامل العلم بظاهر الامور وباطنها مما يجعله بالتالي يتعامل مع

الاخرين على اساس أنهم قاصرون وهم يحتاجون الى وصي يقرر لهم وتصرف في شؤونهم مما يجعله يتصرف في أمور رعيته دون خوف من المحاسبة او العقاب [1]. هكذا كان الحال في الدول العربية التي أحتكرت السلطة فيها من قبل قلة مترسخة في أجهزة الحكم استنادا الى علاقات قرابيةأو حزبية أحادية عملت الى أنغلاق المجال السياسي ،وحتى في ظل هامش الانفتاح الذي ساد بعض الدول العربية و الذي وصفه البعض بالاصلاح الليبرالي ، لم يكن سوى أدارة للتناقضات التي يشهدها المجتمع العربي حيث لم تفقد أية نخبة حاكمها سيطرتها على السلطة ،ولم تتغيير ألا قواعد و أساليب ممارسة هذه السلطة .وفي هذا الاطار وقفت حدود الديمقراطية عند حدود فرز الأصوات بعد تزويرها لتتحول إلى مجرد تقنية انتهازية مستوردة لإبقاء الاستبداد وعدم المساس به ،حيث أقتصر الأمر على استخدام الآلية الانتخابية و تصميم الدساتير وتعديلها لا لشيء سوى لاستدامة الحكم التسلطي وبعبارة خلدون النقيب "التسطية بوجه ديمقراطي"[2]

وبذلك خرجت الدول العربية أكثر تسلطا عما كانت عليه ،حيث ترعرعت المصالح الشخصية البيروقراطية و الكمبرادورية الطفيلية وانتشرت ظاهرة الثراء المفاجئ غير المشروع وتضخمت آلية الفساد بكل أنواعه في السياسة و الاقتصاد والإدارة و العلاقات الاجتماعية مما أجهز على كل أمل بمشروع التنمية التي طالما بشرت به ودعت إليه النظم الجمهورية و الملكية العربية على حد سواء . وبذلك خلقت هذه الدول دون وعي منها الظروف الموضوعية المناسبة للإجهاز عليها من قبل شعوبها بعدما توفرت على درجة عالية من الاستبداد و السيطرة على مقدرات البلاد و العباد وغياب حكم القانون واستمرار حالة الطوارئ و القوانين الاستثنائية وعدم الاكتراث بحقوق الإنسان و التراجع التنموي الذي شكل حالة نادرة من حالات أرتكاس التنمية

---

[17]:نصر محمد عارف ،مقدمات أبستمولوجية في ظاهرتي الاستعمار و الاستعباد ، القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ،سلسلة البحوث السياسية ،ايار ٢٠٠٣ ،ص٥٣ :

[18]:فاتح سميح عزام ،الحقوق المدنية و السياسية في الدساتير العربية ، المستقبل العربي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،السنة ٢٤ ،العدد ٢٧٥،آذار ٢٠٠٢) ،ص٢٢ :

وتدهور المجتمعات إلى مراحل متقدمة من الركود و الفشل الاقتصادي والانسداد السياسي و انعدام الأمل الاجتماعي .[1]

المطلب الثاني:فشل مشروع التنمية العربية

بالرغم ماتتوافر عليه الدول العربية من ثروات هائلة ولاسيما الطبيعية منها والنفط تحديدا نجد أن شعوبها لازالت تعد الأفقروالأكثر حاجة لأدنى مقومات الحياة اليومية والسبب المباشر لهذه الحالة بالتأكيد سياسات النظم العربية المستبدة التي وبالرغم من بقائها في الحكم لقرابة نصف قرن من الزمن إلا أنها أخفقت بشكل مذهل في تحقيق أدنى متطلبات التنمية البشرية ،وللدلالة على ما تقدم يكفي أن نشير الى مجموعة من الحقائق كما جاءت في تقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ وهي :[2]

* مجموع أجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية ال ٢٢ هو أقل من نظيره في أسبانيا لوحدها .

* حوالي ٤٠% من العرب البالغين وهم مايقارب ٦٥ مليون شخص ،أميون ،وتشكل النساء ثلثي هذا العدد .

* سيدخل أكثر من ٥٠ مليون من الشباب سوق العمل بحلول ٢٠١٠ وسيدخلها ١٠٠ مليون بحلول ٢٠٢٠ دون أن تكون هناك فرص حقيقة لاستيعاب هذه الإعداد مما يعني تفاقم مستويات البطالة إلى معدلات متزايدة .

* بلغ معدل البطالة في المنطقة العربية ٢٥ مليون عاطل حتى عام ٢٠١٠ .

* يعيش ثلث سكان المنطقة العربية على اقل من دولارين في اليوم الواحد ،ولتحسين مستويات المعيشة ،يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة إلىأكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون ٣%، أي إلى ٦%على أقل تقدير .

---

[19] غازي الصوراني، العولمة و طبيعة الأزمات في الوطن العربي ...و أفاق المستقبل ، المستقبل العربي ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد٢٩٣ ،تموز٢٠٠٣ ،ص١٠٠

الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢ (القاهرة :جامعة الدول العربية ،ايلول٢٠٠٣)، ص٣٥١:[2]

* بإمكان ٦% فقط من السكان استخدام الانترنيت ،وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى من العالم ،بما في ذلك بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى .

* لا تشغل النساء سوى ٥،٣ % فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية بالمقارنة على سبيل المثال مع ٤،٨ %في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى .

* عبر ٥١%من الشبان العرب الأكبر سنا عن رغبتهم في الهجرة بلدان أخرى ،والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوربية .

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة العربية لا توصف كونها الأكثر فشلا في موضوعة التنمية ،و أنما أضحت من أكثر البلدان في العالم الطاردة لأبنائها المتعلمين منهم و غير المتعلمين .[١] مما خلق حالة من الرفض و الاستياء الشعبي لدى أغلب و معظم الشعوب العربية التي لاترى جدوى من بقائها على قيد الحياة فكانت الشرارة الأولى المقدمة لثورات الربيع العربي من تونس حين أقدم السيد البوعزيزي على إحراق نفسه احتجاجا على مصادرة الأمن التونسي لعربة البقال التي يعتاش عليها مع عياله ،الأمر الذي ألهب مشاعر التونسيين المتضامنين معه حتى عمت أرجاء تونس بالغاضبين و الرافضين لسياسة النظام هناك ،الأمر الذي لم يجد معه الرئيس المخلوع زين العابدين بدا إلا الهروب من تونس رغم ما قدمه من تنازلات سياسية في محاولة منه لامتصاص النقمة الجماهيرية التواقة الى الحرية و العدل . وبعد ذلك توالت الإحداث في ليبيا ومصر و اليمن والآن في سوريا و البحرين ، وفي قادم الأيام ربما دولا أخرى كالسودان و الجزائر ، وربما يطال التغيير أنظمة ملكية رغم محاولات البعض الاستفادة وأخذ العبرة و الدرس مما يجري في عموم المنطقة العربية ،ففي السعودية مثلا أقدم الملك السعودي الملك عبد الله على إصدار مرسوم ملكي يتعلق ببرامج الإسكان و توفير فرص عمل وبرامج أخرى تصل قيمتها إلى ١٣٦ مليار دولار كما أعلن عن أمكانية النساء المشاركة في الانتخابات البلدية وفي مجلس الشورى و إلى ذات المنحى ذهب قابوس سلطان عمان الذي أشرف على الانتخابات الأخيرة للمجلس الاستشاري العماني ،و أعلن عن

---

[٢١] **معاذ فريحات ،الدول العربية أغنى مما هي نامية،مجلةأفاق المستقبل ،(ابوظبي:مركزالإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد٢ ،نوفمبر /ديسمبر٢٠٠٩)،ص٥٢ :**

إصلاحات ممولة و مكفولة في جزء منها بمنحة من مجلس التعاون الخليجي بقيمة ١٠ مليار دولار.[1] أن تخوف بقايا الأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية من أن ينالها التغيير دفعها الى شراء الشرعية من مواطنيها كما مر بنا ،والتي قد تكون محاولات تهدئة حتى حين كون الشعوب أتقنت اللعبة تماما حين أدركت أن نظم الاستبداد قد بلغت من الضعف و الهوان في الوقت الحاضر ما يجعلها تستجيب للمطالب الشعبية التي أخذت منحى تصاعدي ،وبعبارة أخرى أن الدول العربية التي تحاول استباق مظاهر الاحتجاج فيها من خلال مشاريع السخاء او من خلال القيام ببعض الإصلاحات السياسية فيها كالمغرب العربي على سبيل المثال ،لا تستطيع وأد ومنع مشاعر الغضب الجماهيري من التنامي لاسيما وإنها لم تعد ترضى بالذي تحقق حتى الآن وإنما أخذت تطالب بتحقيق العدالة الانتقالية مما يعني فتح ملفات أمنية و اقتصادية و شخصية تتعلق بما أقترفه النظام في المدة السابقة وبعبارة أخرى أن الشعوب سوف تبقى تراقب الأداء السياسي الحالي حتى بالنسبة إلى الدول التي شهدت التغيير فإذا لم يرتقي إلى مستوى طموح الناس وآمالهم فأنهم سوف يعاودون تكرار مظاهر الاحتجاج كون التغيير لم يتناول البنية المؤسساتية والنسيج ألعلاقاتي والاجتماعي لنظم الاستبداد. ان التغيير السياسي أن لم ينعكس على مفردات حياة وطريقة عيش الشعوب يبقى هشا وقابلا للانفجار في أية فرصة موأتية .

الخاتمة :

أن عملية التغيير السياسي التي شهدتها بعض الدول العربية فيما أصطلح على تسميته بالربيع العربي كانت نتاج مجموعة من العوامل و الأسباب الذاتية و الموضوعية الداخلية –المحلية– و الخارجية – الدولية والتي تفاعلت بشكل كيفي وكمي لإنتاج هذا التغيير في منطقة كانت حتى الأمس القريب تعد استثناءا وعصية على التغيير الأمر الذي يعيد إلىالأذهان مرة أخرى الوظيفة الطبيعية للنظام السياسي في أي دولة كان ،إلا وهي تحقيق الحاجات و المتطلبات الأساسية للناس في حياتهم،الاقتصادية و السياسية والاجتماعية و الثقافية والنفسية ......وكثير غيرها ،وهي المهمة التي أخفقت فيها نظم الاستبداد العربية أيما أخفاق رغم الإمكانات و القدرات التي تتوافر عليها

[1]: أحمد منسي، مصدر سبق ذكره،ص٦١ وما بعدها.

ورغم طول مدة بقائها في السلطة فما كان من الشعوب الاأن تخرج بمسيرات ومظاهرات تطالب بتغيير النظام السياسي فيها .و المتأمل في عملية التغيير يجد ما يأتي :

– أن التغيير السياسي التي شهدته بعض نظم الاستبداد في المنطقة العربية قلب المعادلة السياسية التي حكمت العلاقة بين الحاكم و المحكوم وهو الانجاز الأهم و المتحقق حتى الآن حيث أصبحت الشعوب ولأول مرة في حياتها صاحبة المبادرة و ليس الحكام .

– أن شعوب المنطقة التي شهدت التغيير السياسي سوف تراقب الأداء السياسي لنخبها السياسية الجديدة وتستمر بعملية التغيير و التجديد للنظام السياسي ولكن من خلال الانتخابات و الاحتكام إلى صناديق الاقتراع من أجل ضمان التداول السلمي للسلطة فيها ،مما يلقي و يرتب على الحكام الجدد مسؤولية الاهتمام البالغ والكبير للرأي العام المحلي كونه أضحى صاحب السلطة الحقيقية وليس الحكام .

– أن شعوب المنطقة العربية قد كسرت حاجز الخوف لديها ولم تعد تكترث بممارسات النظم الدكتاتورية فيها لاسيما أنها أدركت أن تغييرها يتطلب منها البقاء و الصمود في ميادين التغيير .

– أن إصرار منظمي حركات التغيير على أن تكون سلمية باستثناء ليبيا مرده على الأغلب إلى إحراج تلك النظم أمام الرأي العام المحلي و الدولي و بيان وحشيتها و همجيتها ، ولكي لا يسحبها النظام السياسي فيها إلى منطقة قتل ومعركة غير متكافئة وغير مضمونة النتائج سيما أن نظم الاستبداد قد جهزت جيوشها بأفضل الأسلحة لمواجهة وقمع شعوبها.

– أن نظم الاستبداد القومية و الرجعية والتي أنفقت مليارات الدولارات من أجل تجهيز جيوشها بأفضل الأسلحة و أكثرها تطورا لا من أجل قتال وحرب الاستعمار وإسرائيل كما تدعي بل من أجل استخدامها ضد شعوبها وهو ما كشفته التجربة .

– أن صعود الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في بعض الدول العربية التي طالها التغيير يضع النخب السياسية أمام تجربة الحكم لأول مرة في تأريخها السياسي مما يضعها أمام اختبار صعب يتمثل في كيفية التوفيق بين ألإرادتين الشعبية "الداخلية "والدولية"الخارجية " وهي معادلة ليست بالسهلة واليسيرة لاسيما لبعض النظم كمصر مثلا حيث النظام السياسي لايملك مصادر تمويل كافية تجعله بمنأى عن مخاضات مستقبلية قادمة .

أن انتهاء عصر الاستثناء يجعل النظم العربية والتي لم يشملها التغيير بعد أمام خيارين لا ثالث لهما ،أما أن تباشر هي بنفسها مهمة التغيير وهذا يعكس سلوك سياسي واعي و مسؤول ، لم تتوافر عليه النخب السياسية العربية حتى الآن ،وأما أن تخضع لإرادة التغيير القسري رغما عنها كونها نظم سياسية أضحت خارج التاريخ.

Change and Reform in the Arab World: A research in the Causes of the Phenomena

Mustafa JassimHussien

Abstract

Before the end of the cold war in 1991, the formula that have constructed the continuity of the Arab regimes, was based on a mutual understanding close to a historical deal among these regimes and the international powers, especially the Soviet Union and the United States. This made change in the political situation almost impossible which led to the theory of the acceptance of reality as it is. Political change in the Arab world was not internationally desirable at that period because the Arab region was one of the most important battlefields of the cold war which required that the regions of power should remain without change. This explains the abortion of all the attempts of change made by national political parties.

After the end of the cold war, the Arab regimes were subject for change as a result of the end of that historical deal which gave these regimes their legitimacy and sufficiency and which have ended as a result their function. This made these regimes and for the first time face to face with a real danger coming from internal as well as external factors. Hence, change becomes inevitable.

One of the results of the post cold war American political discourse towards the Arab world is the end of the exceptional situation these regimes used to enjoy. For decades, these regimes enjoyed a kind of immunity against change and reform in contrast to countries of Latin America, Eastern European.t. FareedZakeryah stated that the greatest exception in the American foreign policy was

the remaining of the Middle East as it is without change. For the American policy towards the region was based on " the stability of the American interests on one hand, and the stability of the Middle East without change, on the other". This deal was based on the fact that the autocratic regimes have the political ability and will to fulfill their obligations. After 11 of September, 2001, the historical deal between Arab regimes and the United States was shaken. This led the United States to reconsider the historical deal with the existing Arab regimes, that deal which assured the impossibility of change in the region before the end of the cold war. Hence, the exceptionality that is given to the Arab regimes was no more part of the American foreign policy.